CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/3/2/Add.2
25 March 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية

المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية

الاجتماع الثالث

نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010

البند 3-3 من جدول الأعمال المؤقت*

إشراك قطاع الأعمال

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا- مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه التاسع، المقرر 26/9 بشأن التشجيع على إشراك قطاع الأعمال. وهذا المقرر هو متابعة للمقرر 17/8 بشأن إشراك القطاع الخاص المعتمد في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

2- وسلم مؤتمر الأطراف، في المقرر 26/9، بالأثر المحتمل لعمليات قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي والدور الذي يجب أن يلعبه مجتمع قطاع الأعمال والمجتمع المدني لتنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، على جميع المستويات.

3- ويشتمل المقرر 26/9 على مجالين من المجالات ذات الأولوية:

(أ) إعداد دراسة جدوى التنوع البيولوجي لقطاع الأعمال والترويج لها،

(ب) نشر الأدوات وأفضل الممارسات.

وتقدم هذه الوثيقة معلومات بشأن التقدم المحرز في هذين المجالين وتشتمل على مشروع مقرر لتحقيق تقدم في إشراك القطاع الخاص استنادا إلي الخبرات المكتسبة منذ الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

ثانيا- مجال الأولوية 1: إعداد دراسة جدوى التنوع البيولوجي لقطاع الأعمال والترويج لها

ألف- الاجتماعات والمؤتمرات

4- كان هناك زيادة تدريجية في التحالفات الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي التي كونتها منظمات القطاع الخاص. وأنشئت مؤخرا أمانة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في كندا للعمل مع القطاع الخاص. وسبق ذلك اجتماع لممثلي قطاع الأعمال الكندي في مونتريال في 11 يونيه/حزيران 2008 لاستعراض الروابط التجارية بين قطاع الأعمال وبين التنوع البيولوجي والنظر في إنشاء منتدى كندي لقطاع الأعمال من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وعقدت حلقة دراسية في جامعة كيبيك بمونتريال ونظمت بالتعاون الوثيق بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد

* UNEP/CBD/WG-RI/3/1.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الطبيعية وشركة "ديلويت" للاستشارات الإدارية، وجذبت ما يزيد عن خمسة وستين من كبار مسؤولي صناعات مثل النفط والغاز، والتعدين، والمياه، والطاقة، ومصائد الأسماك، والتمويل والأعمال التجارية الزراعية فضلا عن ممثلين من الحكومة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة. وعقد هذا الاجتماع بمشاركة السيدة هيلين لاتوش، مساعدة نائب الوزير، إدارة تحليل السياسات العامة، وزارة العلاقات الدولية، حكومة كيبيك. وكان هذا الاجتماع أول اجتماع من نوعه يهدف إلى حشد شركات قطاع الأعمال في كندا للاضطلاع بأنشطة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي واتخاذ خطوات عملية نحو تنفيذ الاتفاقية. واتفق المشاركون على العمل معا نحو إنشاء منتدى لقطاع الأعمال من أجل حفظ التنوع البيولوجي بحيث يساعد هذا المنتدى في تثبيت مركز شركات قطاع الأعمال الكندية بوصفها رائدة في مجال حفظ التنوع البيولوجي.

5- وبدعوة من رابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة، شاركت أمانة الاتفاقية في حوار لأصحاب المصلحة، عقد في سان فرانسيسكو في 11-12 يونيه/حزيران 2008 وصمم للمساعدة في تشكيل اتجاه ومحتوى الخطة الإستراتيجية للرابطة. وبالإضافة إلى كبار المسؤولين من الصناعة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية، شاركت أمانة الاتفاقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الحوار. وأبرزت المناقشات وجود حاجة إلى أن تنظر صناعة النفط والغاز في آثار أنشطة التنقيب التي تنفذها على التنوع البيولوجي، وخاصة عندما تبدأ الشركات في دخول مناطق بحرية وأرضية جديدة وأكثر حساسية من الناحية الإيكولوجية. كما اعترفت الصناعة بأن إدارة المياه العذبة وتشجيع الوقود الأحيائي من العوامل الرئيسية التي يمكن أن يكون لها آثار خطيرة على التنوع البيولوجي. وأعربت الرابطة عن التزامها بمواصلة العمل مع صناعة النفط والغاز ليس للمساعدة في خفض الأثر البيئي إلى الحد الأدنى فحسب، بل أيضا لإشراكها في تعزيز التنوع البيولوجي عن طريق تأثيرها على سلسة العرض الكبيرة الخاصة بها المستخدمة لتسليم مجموعة واسعة النطاق من المعدات والمواد لدعم عملياتها. وكإجراء متابعة، دعت أمانة الاتفاقية الرابطة وأعضائها إلى إجراء مناقشة تفصيلية عن كيف يمكن أن تساعد أنشطة الرابطة في تحقيق أهداف الاتفاقية. وتلبية لهذه الدعوة، شاركت الرابطة بفعالية في حدث نُظم في إطار الاتفاقية في عام 2009.

6- وقامت وزارة البيئة في اليابان بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومحافظة هيوغو، ومدينة كوبي، ولجنة نيبون كيدانرين المعنية بحفظ الطبيعة، واللجنة المعنية بتعزيز بروتوكول أيتشي-ناغويا في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والخطوط الجوية اليابانية، بتنظيم "حوار كوبي بشأن التنوع البيولوجي" في مدينة كوبي في 15-16 أكتوبر/تشرين الأول 2009. ونوقشت مواضيع مختلفة بفعالية من قبل نحو 300 مشارك من الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية، تحضيرا للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في ناغويا، اليابان، من 18 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وأشار أعضاء اللجنة، في عروضهم، إلى التقدم في أنشطة القطاع الخاص الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي. وأشار مقدمو العروض إلى اعتماد عدة إعلانات بشأن إشراك القطاع الخاص، ووضع مبادئ توجيهية وأدوات عملية. وبصفة خاصة، تعد أدوات لإجراء تقييمات كمية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك التقييمات الاقتصادية. ومن المتوقع أن تسمح مثل هذه الأدوات للشركات باتخاذ تدابير ملموسة وطوعية بدرجة أكبر بطريقة مناسبة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الشركات لا تميل إلى إدارة الأشياء التي لا يمكن تقييمها وقياسها من الناحية الكمية. ومن المقرر أن يضطلع مؤتمر الأطراف، في اجتماعه العاشر، بتقييم للتقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، الذي يسعى إلى تحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010، وتنقيح للخطة الإستراتيجية للاتفاقية. وتُعد بعض المؤشرات للخطة الإستراتيجية الجديدة على أساس بيانات مؤكدة؛ في حين لا تحظى مؤشرات أخرى إلا بدعم إحصائي ضعيف. وهناك حاجة إلى أعمال أكثر بكثير لتعزيز كل من البيانات والمؤشرات، بحيث تكون أكثر جدوى. ومن الناحية المثلى، ينبغي إعداد المؤشرات وفقا لرؤية وأهداف وغايات ما بعد عام 2010. وكجزء من هذه العملية، تُشجع الأطراف على تنقيح إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. واتفق على نشر نتائج حوار كوبي بشأن التنوع البيولوجي على نطاق واسع من خلال مختلف العمليات والأحداث المنظمة حتى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وأيضا على مواقع المنظمات ذات الصلة على الانترنت.

7- وعقدت الشركات الرئيسية في صناعة العطور ومستحضرات التجميل التي يزيد حجمها عن 300 بليون دولار اجتماعا في غراس، فرنسا، في 23-24 أكتوبر/تشرين الأول 2008 لمناقشة دعم المبادئ التي تؤيدها اتفاقية التنوع البيولوجي. ونظم هذا الاجتماع المركز القيادي للموارد الطبيعية بمدينة غراس، المعروف سابقا باسم نادي رجال الأعمال. وإدراكا بأن النباتات استخدمت لفترة طويلة في إنتاج مستحضرات التجميل كمصدر أساسي للزيوت والمركبات العطرية، فإن وجود سياسة جماعية لصناعة مستحضرات التجميل بشأن شراء المواد الأولية لا تشجع على فقدان التنوع البيولوجي

والقرصنة البيولوجية وتشجع على الاستخدام المستدام والفرص الاقتصادية للمزارعين من شأنه أن يساعد إلى حد بعيد في تنفيذ الاتفاقية. ودعيت أمانة الاتفاقية إلى اجتماع المجلس لتسليط الضوء على أهمية دعم الشعوب الأصلية، والاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، وتحسين تقاسم المنافع الناشئة عن الاستخدام التجاري للموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة.

8- وشاركت أمانة الاتفاقية في مؤتمر أوروبا بشأن تمويل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، المعقود في لندن في 25-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وقدم عدد من شركات قطاع الأعمال العالمية الرئيسية في هذا المؤتمر دراسات حالة رئيسية عن الشركات والتمويل والحفظ. ونظرت دراسات الحالة في: ما هي القطاعات ونماذج الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى منافع للتنوع البيولوجي من خلال حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي؟ وهل يمكن أن يؤدي تمويل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية إلى تعزيز المركز التنافسي لشركة ما وربحيتها؟ وكان المتحدث الرئيسي هو عالم النبات، والمؤلف، والمذيع ومنظم الحملات البيئة ديفيد بيلامي.

باء- المؤتمر الثالث للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال لعام 2010

9- عقدت الأمانة المؤتمر الثالث للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال لعام 2010 في جاكرتا من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2009. ونظم المؤتمر، الذي استضافته حكومة إندونيسيا بدعم مالي من حكومة هولندا ودعم إضافي من اليونيب، بالتعاون مع برنامج الحوار العالمي بشأن قطاع الأعمال والصناعة التابع لليونيب واشتملت أهداف المؤتمر على: (1) التحضير لمناقشة البند المتعلق بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ و(2) تحديد إمكانيات للشراكات الرئيسية أو المنظمات الدولية التي يمكن أن تقدم المزيد من الدعم لعملية التعميم؛ و(3) توفير إطار مناقشة لأصحاب المصلحة من أجل التوعية، وجمع المعلومات المرتدة ودعم المبادرات الجارية لإشراك القطاع الخاص بصورة أفضل في الجهود ذات الصلة بالتنوع البيولوجي؛ و(4) إجراء حوار غير رسمي بشأن قطاع الأعمال والحصول وتقاسم المنافع؛ و(5) المساهمة في الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام 2010.

10- وأثار المؤتمر اهتماما كبيرا بين صفوف المشاركين حيث تفاعل ما يزيد عن 500 منظمة مع الأمانة في عمليات التحضير، مما أدى إلى إنشاء شبكة قيّمة لأمانة الاتفاقية. وحضر المؤتمر أكثر من 200 شركة، ومنظمة غير حكومية وحكومة من جميع أنحاء العالم اعترافا بأن الأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي واستخدامه المستدام يمكن أن تكون من الأنشطة المربحة، فضلا عن كونها تضمن استدامة الأنشطة الاقتصادية. ونشرت السمات البارزة للمؤتمر في طبعة خاصة من نشرة *قطاع الأعمال-2010* وهي متاحة أيضا على موقع اتفاقية التنوع البيولوجي على الانترنت.

11- وأسفرت أعمال المؤتمر عن نتيجتين رئيسيتين: اعتماد ميثاق جاكرتا بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وتقديم تعليقات مفيدة عن إستراتيجية لتحقيق تقدم في جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لعام 2020 (انظر الفقرة 12 أدناه). ويرد نص ميثاق جاكرتا كمرفق بهذه المذكرة. وقد حقق المؤتمر أهدافه المتمثلة في إقامة شراكة قوية بين ممثلي قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ رؤية عام 2050 بشأن التنوع البيولوجي وهدف التنوع البيولوجي لعام 2020، المقرر النظر فيهما خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

12- وصيغت الإستراتيجية المتعلقة بتحقيق تقدم في جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لعام 2020 خلال اجتماع غير رسمي لتبادل الأفكار استمر لمدة يومين وعقد في مقر أمانة الاتفاقية في 14-15 سبتمبر/أيلول 2009 بهدف تحقيق تقدم في تنفيذ المقررين 17/8 و26/9 لمؤتمر الأطراف. وعقد هذا الاجتماع بموجب رسالة إبداء النية المستمرة لمدة أربع سنوات بين هولندا والأمانة بغية تنسيق المبادرات الجارية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي المضطلع بها في سياق تنفيذ الاتفاقية. وعقد الاجتماع بمشاركة الرئيس الحالي، والسابق والقادم لمؤتمر الأطراف (ألمانيا، والبرازيل واليابان، على التوالي) وبمشاركة كندا وهولندا.

13- وعقب مناقشات حكومية، أنضم إلى الفريق ممثلو مجتمع قطاع الأعمال (المجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة، ولجنة نيبون كيدانرين المعنية بحفظ الطبيعة، والمبادرة الكندية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والمبادرة الدائمة من أجل كوكب الأرض) والمنظمات غير الحكومية (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وتحالف قطاع التمويل من أجل التجارة المستدامة)، والمنظمات الدولية (مرفق البيئة العالمية وشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة). واتفق المشاركون على جدول زمني يحدد الخطوات التالية، التي تشتمل

على عناصر إستراتيجية لتحقيق تقدم في جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لما بعد 2010 وأعادوا تأكيد التزامهم بوضع مبادرة مفيدة وفعالة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وعرضها على الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

14- ونظمت الأمانة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة حوارا غير رسمي (بعد الظهر/في الصباح) لمدة يوم واحد بعد المؤتمر عن قطاع الأعمال والحصول وتقاسم المنافع، عقد في مقر الأمانة في 2-3 ديسمبر/كانون الأول.

جيم- نشرة قطاع الأعمال-2010

15- واصلت الأمانة إعداد وتعزيز دراسة جدوى التنوع البيولوجي لقطاع الأعمال من خلال إصدار نشرة *قطاع الأعمال-2010* في شكل جديد وأفضل. وكان موضوع الطبعة الأولى من النشرة في عام 2010 هو مؤتمر جاكرتا. ويجري إعداد الطبعة الثانية بشأن التجارة البيولوجية بالتعاون مع الاتحاد المعني بالتجارة البيولوجية الأخلاقية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ومن المقرر صدور النشرة أثناء الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي في 22 مايو/أيار 2010. وكان موضوع طبعة عام 2009 من نشرة *قطاع الأعمال-2010* هو الأنواع الغريبة الغازية. وكان موضوع طبعة ديسمبر/كانون الأول 2008 هو المبادرات الهامة التي سُلط الضوء عليها في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف؛ والروابط بين قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمنظمات غير الحكومية والتعليم العالي؛ والتوازي بين الأزمتين المالية والإيكولوجية. وخصصت نشرة أبريل/نيسان 2008 للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. وأبرزت، بصفة خاصة، أدوات لتقييم اعتماد الشركات على خدمات النظم الإيكولوجية؛ والجهود التي تبذلها الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع قطاع الأعمال نفسه لحشد دعم الشركات من أجل التنوع البيولوجي. كما ناقشت ظهور أسواق لخدمات النظم الإيكولوجية.

16- وقامت الأمانة بإعادة تطوير النشرة استنادا إلى المعلومات المرتدة المستلمة على مدار السنوات القليلة الماضية والدراسة الاستقصائية للقراء التي جرت في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. وتركزت التوصيات الأساسية حول: شكل ومضمون الطبعة، وتحسين نسخة الانترنت ومدى تفاعلها ومعالجة مسألة قنوات التوزيع. واشتملت التوصيات على تغيير طول المقالات، واعتماد تصميم عام مختلف وإضافة عناوين مثيرة للاهتمام. وتتركز التوصيات المتعلقة بطبعة الانترنت على زيادة تفاعل الموقع من خلال وصلات مباشرة بالمقالات بدلا من تنزيل الملف الكامل في شكل PDF، وإضافة "مشكلة محيرة" في شكل الكتروني بين النشرات الربع سنوية. وتستند التوصيات المتعلقة بالتوزيع إلى إتباع خط سير قطاع الأعمال وبالتالي فهي تركز على التواجد في وسائل الإعلام المعنية بقطاع الأعمال واستهداف المدونات الالكترونية على الانترنت بطريقة إستراتيجية. وتركز التوصيات طويلة الأجل على استهداف المجتمع الأكاديمي من خلال طلبة ومدرسين كليات إدارة الأعمال. وستترجم توعية المجتمع الأكاديمي بمسائل التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال إلى زيادة قراءة النشرة وزيادة المواد المختلفة فيها. وتشتمل طرائق تحقيق الهدف طويل الأجل على تنظيم مسابقة لإعداد الدراسات بين الأكاديميين، ثم بعد ذلك تنظيم مسابقة لإعداد دراسات جدوى لطلبة ماجستير إدارة الأعمال.

ثالثا- مجال الأولوية 2: نشر الأدوات وأفضل الممارسات

17- أشار المقرر المتعلق بتشجيع إشراك قطاع الأعمال المعتمد في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف إلى أن نشر الأدوات وأفضل الممارسات من المسائل ذات الأولوية. وتعرض الأقسام التالية التطورات المتعلقة ببعض المبادرات التي أشير إليها تحديدا.

ألف- التجارة البيولوجية

18- اتفقت أمانة الاتفاقية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) على مذكرة لتعزيز التعاون بين الأمانة ومبادرة التجارة البيولوجية التابعة للاونكتاد، بهدف تشجيع الشركات المشتركة في التجارة البيولوجية على اعتماد وتعزيز أفضل الممارسات كمساهمة نحو هدف 2010 وتحقيق أهداف الاتفاقية.

19- ومنذ الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، استمر إطار مبادرة التجارة البيولوجية في التطور والتوسع على الصعيد الدولي. وبدأت المرحلة الثانية الجديدة من برنامج تيسير التجارة البيولوجية قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف مباشرة واشتملت على إطار جديد للتعاون بشأن التجارة البيولوجية على الصعيد الدولي. واتفق في إطار المرحلة الثانية من برنامج تيسير التجارة البيولوجية على خطوط عمل محددة للتعاون بين المؤسسات ذات الصلة بمبادرة التجارة البيولوجية على الصعيد الدولي، ومنها: (1) تشجيع سياسات تمكينية وبيئة قانونية لأنشطة التجارة البيولوجية؛ و(2) التمييز بين الأسواق والمنتجات؛ و(3) إنشاء آليات مالية من أجل تطوير التجارة البيولوجية والأسواق والمنتجات؛ و(4) وضع أطر للتحقق وإصدار الشهادات للشركات العاملة في مجال التجارة البيولوجية؛ و(5) إعداد نظام لتقييم أثر أنشطة التجارة البيولوجية؛

و(6) المساهمة في الجهود الدولية بشأن تحديد قيمة التنوع البيولوجي؛ و(7) زيادة التوعية بشأن التنوع البيولوجي والتجارة البيولوجية وإعداد مواد تعليمية.

20- ومنذ الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، نفذت مبادرة التجارة البيولوجية التابعة للاونكتاد بنجاح أنشطة مختلفة وحققت نتائج عديدة.

21- وحققت أعمال مبادرة التجارة البيولوجية مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف تقدما ملحوظا وخاصة مع اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض والآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووضعت معها برامج عمل مشتركة. وركزت أعمال مبادرة التجارة البيولوجية المتعلقة بتشجيع إطار سياسي وقانوني تمكيني على ثلاث مسائل رئيسية: الحواجز غير الجمركية، والتدابير الحافزة الاقتصادية وتيسير الحوار بين المفاوضين التجاريين والمسؤولين عن البيئة. وأعدت منشورات بشأن هذه المسائل الثلاث وستسهم في المناقشات التحضيرية للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وفي سياق المقرر 26/9، تجدر الإشارة إلى نشرة *التجارة البيولوجية: استخدام الموارد البيولوجية بصورة مستدامة ومسؤولة*، التي تشير إلى الدوافع والحوافز الرئيسية لإشراك القطاع الخاص في أنشطة التجارة البيولوجية.

22- وبالإضافة إلى ذلك، صدرت مجموعة من المنشورات التقنية في عام 2009 توضح أدوات ومنهجيات تطبيق مبادئ ومعايير مبادرة التجارة البيولوجية. وهي تشتمل على "المبادئ التوجيهية لإعداد وتنفيذ خطط إدارة أنواع النباتات البرية التي تم تجميعها" و"المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنهجية لدعم سلاسل القيمة لمنتجات التجارة الدولية".

23- ووسعت مبادرة التجارة البيولوجية نطاق أعمالها بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، مع التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية: الأغذية، ومستحضرات التجميل والأزياء. وتعمل المبادرة في الوقت الحالي مع الجهات الفاعلة في الصناعة بشأن وضع أطر قطاعية من شأنها أن تقدم مساهمات محددة إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

24- وبما يتماشى مع أهداف السنة الدولية للتنوع البيولوجي، قدمت ونفذت أعمال وأفكار عديدة لتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى رفع وعي الشركات والمستهلكين بأهمية التنوع البيولوجي. وفي عام 2009، بذلت جهود كبيرة لنشر مفهوم التجارة البيولوجية بصورة أفضل على القطاع الخاص والمستهلكين النهائيين ونظمت أنشطة مثل الحدث المنظم في جنيف في يناير/كانون الثاني 2010، الذي تضمن معرضا بشأن التجارة البيولوجية وعرضا للأزياء باستخدام مواد مشتقة من التنوع البيولوجي. وسوف يستمر العمل المتعلق بالتوعية العامة خلال السنة الدولية للتنوع البيولوجي وهناك خطط قيد النظر لتقديم منتجات محددة في المعرض العالمي بشنغهاي وفي الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

25- وقد شارفت على الانتهاء عملية إعداد نظام تقييم الأثر من أجل تقييم أثر التجارة البيولوجية على التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. واتُفق على مجموعة من المؤشرات وبدأ اختبار تجريبي أولي في ستة بلدان. ومن المتوقع أن تسهم الأعمال المضطلع بها لإعداد نظام التقييم هذا أيضا في عملية تنقيح الخطة الإستراتيجية وهدف شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي/التنوع البيولوجي.

26- ويجري حاليا إعداد برامج مبادرة التجارة البيولوجية في إندونيسيا وفييت نام. وستكون هذه البرامج الوطنية إضافة إلى البرامج الوطنية القائمة بالفعل في البرازيل، وبوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو وأوغندا، والبرامج الإقليمية في منطقة الأمازون ومنطقة الأندين في أفريقيا الجنوبية.

27- وزادت أهمية مبادرة التجارة البيولوجية في مختلف مبادرات السياسات العامة والتنمية على الصعيد الدولي. وبدأت مبادرة التجارة البيولوجية التابعة للاونكتاد في تنفيذ مشروع تجريبي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استخدام المبادرة كأداة لإستراتيجيات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج، التي تسعى إلى ربط الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه كبديل للتنمية للمحاربين السابقين.

28- وبالإضافة إلى ذلك، زادت مشاركة مبادرة التجارة البيولوجية في مجموعة من الأحداث والمعارض التي نظمتها الصناعة مثل معرض ExpoSustentat في البرازيل، وNatur في بازل، وIn-Cosmetics في ميونخ، والمؤتمر الدولي بشأن استدامة الإنتاج، والتجارة، والاستهلاك وسبل العيش ومعرض Biofach في نورمبرغ، ضمن غيرها من الأحداث.

باء- المعايير وإصدار الشهادات

29- إن التحالف الدولي للاعتماد والوسم في المجالين الاجتماعي والبيئي هو رابطة عالمية معنية بالمعايير الاجتماعية والبيئية. ويقوم التحالف، بالتعاون مع نظم المعايير الطوعية القائمة والناشئة، بإعداد توجيهات والمساعدة على تعزيز فعالية وأثر هذه المعايير.

30- وأصبحت مدونة الممارسات الجيدة التي أطلقت في عام 2004 مرجعا عالميا لعمليات وضع المعايير الاجتماعية والبيئية الجيدة. وفي يناير/كانون الثاني 2010، تم تحديث مدونة المعايير تحديثا كبيرا، وإدخال مجموعة من الأقسام المعلوماتية بشأن عملية إعداد المعايير ومحتوى المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت درجة العديد من التوصيات السابقة عن طريق الاستعاضة عن صيغة ("ينبغي") بصيغة ("يجب"). وتعزز القواعد الجديدة عددا من المعايير الواردة في هذه الوثيقة المرجعية الدولية بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بوضع المعايير.

31- ويقوم التحالف بإعداد مدونة للممارسات الجيدة لتقييم آثار نظم المعايير الاجتماعية والبيئية (مدونة الآثار) التي ستساعد نظم المعايير على قياس التغيرات الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أعمالها وتحسين فعالية نظمها. ويرد حاليا مشروع مجموعة الشروط حاليا للإطلاع عليه. وأسهم الخبراء الدوليون العاملون في مجال تقييم الأثر والقائمون على إعداد نظم المعايير بما يزيد عن 150 تقريرا خطيا تم تقديمهم إلى أول مشاورة عامة رسمية بشأن مدونة الآثار القادمة للتحالف. وبدأت المشاورات الرسمية الثانية في 1 مارس/آذار 2010 وستستمر حتى 30 أبريل/نيسان 2010. وتشتمل هذه الوثيقة على الشروط الدنيا لنظم معايير رصد التقدم نحو أهدافها والإبلاغ (علنا) عن هذا التقدم. وعلى الرغم من أن الشروط تعتبر الحد الأدنى من المعايير، فإن تنفيذ مدونة الآثار لن يكون نشاطا بسيطا؛ نظرا لأن جميع المستويات بأي منظمة تلعب دورا في برنامج الرصد والتقييم.

32- وقد بدأت الرابطة في عملية لإعداد مدونة تحقق من الممارسات الجيدة في عام 2010 من شأنها أن تحدد ممارسات التشغيل الجيدة من حيث الاعتماد، وإصدار الشهادات والمراجعة وفقا للمعايير الاجتماعية والبيئية. ومن نقاط التركيز الأساسية للمدونة هي ضمان أن تكون عملية إصدار شهادات المعايير الاجتماعية والبيئية صارمة من حيث الوفاء باحتياجات المستهلكين ويكون من السهل الرجوع إليها لضمان قدرة المؤسسات الصغيرة على المشاركة في برامج إصدار الشهادات بوصفها من الجهات الفاعلة في الأسواق.

جيم- قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي

33- إن برنامج قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي هو شراكة بين ما يزيد عن 40 شركة، وحكومة، ومنظمة غير حكومية ومجموعة من مجموعات المجتمع المدني، ومنظمة حكومية دولية ومؤسسة تمويل. ويمتلك الأعضاء منظورات متنوعة بشأن البيئة والتنمية وينتمون إلى العديد من البلدان المختلفة. وهم يمتلكون في كثير من الأحيان عددا من سنوات الخبرة في مجال تصميم وتنفيذ برامج تعويضات التنوع البيولوجي.

34- واستجابة للمقرر 26/9، أعد الشركاء في هذا البرنامج مبادئ توجيهية بشأن تصميم وتنفيذ التعويضات. ومن بين المنتجات الرئيسية لهذه المجموعة هي مجموعة تتكون من عشرة مبادئ أولية وأساسية اتفق عليها أعضاء البرنامج وحظيت بدعمهم وبدأت تُعتمد وتستخدم بصورة متزايدة من قبل شركات أخرى، والحكومات والمجتمع المدني كأساس جيد لضمان ارتفاع جودة تعويضات التنوع البيولوجي. وباختصار، تشير هذه المبادئ إلى أن تعويضات التنوع البيولوجي:

(أ) تصمم وتنفذ بحيث لا يكون هناك صافي فقدان في التنوع البيولوجي أو تحقيق مكاسب صافية؛

(ب) ستحقق نتائج إضافية متعلقة بالحفظ؛

(ج) تلتزم بأولويات التخفيف من حدة التغير؛

(د) تعترف بحدود ما يمكن تعويضه؛

(هـ) تخطط في سياق المناظر الطبيعية؛

(و) تشرك أصحاب المصلحة بفعالية في التصميم والتنفيذ؛

(ز) تصمم وتنفذ بطريقة منصفة؛

(ح) تخطط لضمان تحقيق نتائج تستمر لمدة لا تقل عن مدة استمرار آثار المشروع ويفضل للأبد؛

(ط) يضطلع بها وتنشر بصورة تتسم بالشفافية؛

(ي) توثق الاستخدام الملائم للعلوم المؤكدة والمعارف التقليدية.

وينبغي أن تحقق تعويضات التنوع البيولوجي التي تتم وفقا لهذه المبادئ أفضل النتائج للتنوع البيولوجي وأن تؤدي إلى إدارة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأداة.

35- ويقدم دليل تصميم التعويضات معلومات عن مجموعة من المسائل، والمنهجيات والأدوات المحتملة التي يمكن أن يستخدمها القائمون بالتخطيط لاختيار أفضل النهوج التي تناسب ظروفهم الخاصة. ويصف الدليل عملية شاملة للخطوات النموذجية التي يمكن أن يستخدمها القائمون بالتخطيط في تصميم تعويضات للتنوع البيولوجي، بدء من المفهوم الأساسي لمشروع التنمية إلى اختيار مواقع وأنشطة التعويضات.

36- ويركز دليل التكاليف والمنافع بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون في مناطق المشروع أو المناطق المحيطة به ومواقع التعويضات المحتملة. ومن أجل أن تكون برامج تعويضات التنوع البيولوجي ناجحة، ينبغي تعويض الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين عن أي آثار ثانوية للمشروع على سبل عيشهم ومنافعهم المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويوضح الدليل كيف يمكن استخدام الأدوات الاقتصادية مثل التقييم وتحليل التكاليف مقابل المنافع لإجراء عملية مقارنة والوصول إلى مجموعة من المنافع لأصحاب المصلحة المحليين تعوضهم عن الآثار الثانوية وتضمن مشاركتهم في برنامج التعويضات ودعمهم له.

37- ويعرض دليل تنفيذ التعويضات مناقشة عن الأدوار والمسؤوليات المحتملة لأصحاب المصلحة المحتملين، والجوانب القانونية والمؤسسية المتعلقة بالتعويض، وكيفية إعداد خطة إدارة تعويضات التنوع البيولوجي. ويشير الدليل إلى عدد من الطرائق التي يمكن من خلالها تمويل تعويضات التنوع البيولوجي على المدى الطويل، ويناقش طرائق لحساب التكاليف قصيرة الأجل وطويلة الأجل المرتبطة بتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي، ويستكشف آليات التمويل طويلة الأجل، مثل إنشاء صناديق استئمانية للحفظ وخيارات غير الصناديق التي تستكشف مجموعة متنوعة من مصادر الدخل لتحقيق الاستدامة. ويتناول الدليل كيف يمكن رصد وتقييم تعويضات التنوع البيولوجي، ويقدم القسم الأخير من الدليل إلى الأشخاص القائمين بعملية تخطيط التعويضات المساعدة للشروع في تنفيذها.

38- وتهدف ورقة الموارد بشأن تعويضات التنوع البيولوجي ومشاركة أصحاب المصلحة إلى توضيح القيمة من تحديد، وإشراك ومشاركة أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ برنامج تعويضات التنوع البيولوجي والغرض من ذلك، وإلى تقديم توجيهات بشأن أدوات ونهوج الممارسات الجيدة ذات الصلة. والغرض من الورقة هو دعم أدلة تصميم تعويضات التنوع البيولوجي، والتكاليف مقابل المنافع والتنفيذ ومساعدة القائمين على التخطيط في تنفيذ المبادئ المتعلقة بتعويضات التنوع البيولوجي عن طريق تقديم اقتراحات ومواد أساسية بشأن أفضل الممارسات لمشاركة أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي.

39- وتتناول ورقة الموارد بشأن تقييم أثر تعويضات التنوع البيولوجي بالنظر ما إذا كان ينبغي إدراج عملية تصميم وتسليم تعويضات التنوع البيولوجي في إطار عمليات تقييم الأثر.

40- ويخطط برنامج قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي إلى تنفيذ عدد من الأنشطة بين يوليه/تموز 2009 ويوليه/تموز 20012، تتضمن العمل على الصعيد الوطني عن طريق تقديم مبادئ توجيهية، وتدريب، وبروتوكولات للتحقق ومشورة بشأن السياسات العامة المتعلقة بتعويضات التنوع البيولوجي، والتخطيط على مستوى المناظر الطبيعية والأقاليم إلى الحكومات، من خلال تقارير عامة ومشورة محددة. وسوف يشتمل ذلك أيضا على توضيح، من خلال برامج تجريبية تابعة للبرنامج، كيف يمكن أن تعمل تعويضات التنوع البيولوجي في مجموعة واسعة من البلدان والقطاعات الصناعية.

41- وبين عامي 2012 و2015، يعتزم البرنامج إعداد معايير بشأن تعويضات التنوع البيولوجي يتفق عليها دوليا من قبل الحكومات، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج بالمزيد من العمل بشأن المبادئ التوجيهية وبناء القدرات على مستويي السياسات العامة والمشروعات التجريبية. وتهدف أعمال هذه المرحلة إلى الاستجابة للطلبات التي سيقدمها مؤتمر الأطراف في اجتماعيه الحادي عشر والثاني عشر.

دال- دراسة جدوى المشروعات والخطط ذات القيمة المرتفعة من حيث التنوع البيولوجي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية

42- أعدت منظمة Ecosecurities تقريرا لأمانة الاتفاقية بشأن التحديات المتعلقة بدراسة جدوى المشروعات والخطط ذات القيمة المرتفعة من حيث التنوع البيولوجي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها كجزء من جهودها الرامية إلى تنفيذ الفقرة 3 (ب) من المقرر 5/9، التي طُلب فيها إلى الأمين التنفيذي أن يدعم جهود الأطراف لتناول مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وسلط التقرير، الممول من قبل حكومة هولندا، الضوء على أن الأولوية تتمثل في الاتفاق على خطة عملية بشأن إزالة الغابات وتدهورها وتنفيذها على الصعيد الدولي وفي البلدان المضيفة في أقصر وقت ممكن، مع توفير ضمانات ضد الآثار السلبية على التنوع البيولوجي، والمرونة لتحقيق الحد الأقصى من المنافع للتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني أو على مستوى المشروع. وأساسا، سيكون إعداد دراسة جدوى عن إزالة الغابات وتدهورها أفضل طريقة وأنسبها لإعداد دراسة جدوى المشروعات والخطط ذات القيمة المرتفعة من حيث التنوع البيولوجي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

رابعا- مشروع تقرير لتشجيع جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي ما بعد عام 2010

43- عرض مؤتمر الأطراف، في مقرريه 17/8 و26/9، طريقا للمضي قدما لتحسين إشراك مجتمع قطاع الأعمال في تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. ويمكن إيجاز النهوج الرئيسية حسبما ترد في هذين المقررين على النحو التالي:

(أ) إعداد دراسة جدوى التنوع البيولوجي لقطاع الأعمال ورفع الوعي بها؛

(ب) إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في جميع استثمارات مؤسسات التمويل العامة والخاصة ووضع خطط استثمارية لتشجيع أنشطة قطاع الأعمال المستدامة؛

(ج) إشراك الشركات وتشجيعها على اعتماد ممارسات تدعم تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال وسائل مثل استخدام المبادئ التوجيهية، والنقاط المرجعية، وخطط إصدار الشهادات، والمبادئ التوجيهية للإبلاغ، والمعايير، والمؤشرات على نطاق أوسع.

44- ومن أجل استكمال هذه المقررات، قد يرغب الفريق العامل في أن يوصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر مقررا على النسق التالي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يلاحظ القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وإذ يلاحظ أيضا أن تشجيع إشراك القطاع الخاص في حفظ التنوع البيولوجي، وفقا للهدف 4-4 من الخطة الإستراتيجية، كان أحد الإنجازات الرئيسية في تنفيذ الخطة في فترة 2002-2010،

وإذ يدرك الحاجة إلى إدراج حفظ التنوع البيولوجي في مبادرات وعمليات القطاع الخاص القائمة والناشئة،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في تهيئة بيئة تمكينية مؤدية إلى حفظ التنوع البيولوجي من قبل القطاع الخاص،

وإذ يسلم أيضا بأهمية تحقيق توازن بين النهوج الأخلاقية، والعلمية، والاقتصادية للتغلب على التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي،

وإذ يلاحظ الدور المحتمل للمنظمات غير الحكومية في التأثير على ممارسات قطاع الأعمال، وتيسير تعديل سلوك المستهلكين والتوقعات الاجتماعية،

وإذ يستكمل الأنشطة والمبادرات القائمة بموجب الاتفاقية ذات الصلة بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع الخاص نفسه،

وإذ يشدد على مصالح وقدرات المؤسسات الخاصة، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المرتبطة بالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كمصدر لعمليات قطاع الأعمال في المستقبل، وكشرط لوجود فرص تجارية وأسواق جديدة،

وإذ يسلم بإمكانية إدراج أهداف التنوع البيولوجي في مبادرات التنمية الخضراء الجديدة الناشئة والحاجة إلى القيام بذلك،

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى إنشاء منتدى دوري للحوار بين الأطراف، وممثلي قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين،

1- *يدعو* الأطراف:

(أ) إلى تشجيع وجود بيئة للسياسات العامة تسمح بإشراك القطاع الخاص وتعميم التنوع البيولوجي في إستراتيجيات وقرارات شركات القطاع الخاص بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) إلى استخدام الاتفاقية كنقطة مرجعية لتعريف أهداف ملموسة وقابلة للقياس بشأن بالتنوع البيولوجي وتقديمها إلى قطاع الأعمال؛

(ج) إلى إعداد مبادئ لإدراج التنوع البيولوجي في ممارسات قطاع الأعمال، تأخذ في الحسبان التطورات القائمة في إطار مختلف المنتديات، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مثل برنامج قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة كيدانرين، ومبادرة التنوع البيولوجي في الشركات الجيدة (التي شرع فيها خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف)، والاتفاق على العمل نحو تحديد قواعد/معايير عالمية لأداء الشركات تتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام؛

(د) إلى وضع إطار عالمي لأنشطة ومبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي من خلال نقاط الاتصال الوطنية؛

(هـ) إلى تعزيز ودعم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي كإطار لتشجيع التعاون بين القطاع الخاص، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون الوثيق مع نقاط الاتصال الوطنية والمؤسسات ذات الصلة؛

(و) إلى إعداد أنشطة وطنية تعزز وتيسر تعميم التنوع البيولوجي من قبل قطاع الأعمال، مثلا من خلال الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية والإبلاغ عنها؛

(ز) إلى تشجيع تقاسم الدروس المستفادة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واعتمادها؛

(ح) إلى إجراء حوار مستمر مع مجتمع قطاع الأعمال فيما يتعلق بأنشطة حفظ التنوع البيولوجي؛

(ط) إلى إدراج شركات الأعمال بوصفها شريكة في أي تنقيح وتنفيذ في المستقبل للإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

2- *يشجع* القطاع الخاص:

(أ) على تحديد التزامات ملموسة بشأن أهداف التنوع البيولوجي عن طريق إعلان طوعي لمبادئ حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مثل الإعلان الريادي لمبادرة التنوع البيولوجي في الشركات الجيدة؛

(ب) على تأييد ميثاق جاكرتا كخطوة لإبراز التزامها بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) على المحافظة على حوار مستمر مع الحكومات فيما يتعلق بأنشطة حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(د) على استخدام معايير أو مؤشرات كوسيلة لتتبع تنفيذ هذه الالتزامات؛

(هـ) على المساهمة في تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي الجديدة؛

3- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد:

(أ) استكشاف إمكانية تيسير منتدى للحوار بين الأطراف والحكومات الأخرى، وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ب) جمع وتحليل أدوات حفظ التنوع البيولوجي القائمة مثل مبادئ عمل قطاع الأعمال من أجل حفظ التنوع البيولوجي، ومؤشرات فعالية الحفظ، ومنهجيات/تقنيات/أدوات تقييم التنوع البيولوجي التي يمكن أن تيسر تقييمات الأثر، أو التعويضات وما إلى ذلك، وتوزيعها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(ج) تيسير مواصلة تطوير وتطبيق الآليات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي القائمة على الأسواق مثل إصدار الشهادات، والتقييم، والحوافز، والتعويضات، وما إلى ذلك؛

(د) نشر أدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات.

المرفق

ميثاق جاكرتا

نحن، المشاركون في المؤتمر الثالث للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال لعام 2010، المعقود في جاكرتا من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2009،

إذ نشعر بقلق بالغ إزاء بقاء مرونة النظم الإيكولوجية وقدرتها على التكيف تحت تهديد خطير في جميع أنحاء العالم، ونلاحظ أن تغير المناخ يمثل تهديدا ويتطلب بذل جهود موجهة لحماية التنوع البيولوجي،

وإذ نشدد على أن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، جنبا إلى جنب مع استعادة النظم الإيكولوجية، يوفر فرصا تجارية أكبر ويعالج في الوقت نفسه تغير المناخ من خلال صكوك مثل تلك المتعلقة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها المنفذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ نشدد على الحاجة إلى إدراج مخاطر وإمكانيات التنوع البيولوجي في إستراتيجيات قطاع الأعمال وتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في سياسات وممارسات قطاع الأعمال،

وإذ ندرك الأعمال الجارية المشار إليها في دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابعة لليونيب والتي عرضت في مؤتمر جاكرتا،

وإذ نسلم بالتقدم المحرز على مدار العقد السابق في إدراج حفظ التنوع البيولوجي في إستراتيجيات قطاع الأعمال ونثني على الشركات التي أبدت التزامها وأظهرت ريادتها في هذا الصدد،

وإذ نلاحظ الأهمية الحاسمة للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في ناغويا، اليابان، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وهدفه المتمثل في وضع جدول أعمال عالمي للعمل خلال العقد القادم،

اتفقنا على ما يلي:

1- هناك حاجة إلى أن تنعكس قيمة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بصورة أفضل في النماذج والسياسات الاقتصادية، مع مراعاة أن الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية هي مصدر لعمليات تجارية في المستقبل ومن الشروط اللازمة لوجود فرص تجارية وأسواق جديدة؛

2- هناك حاجة إلى تعزيز تعميم التنوع البيولوجي في احتياجات قطاع الأعمال من خلال إجراءات طوعية للشركات فضلا عن سياسات ونهوج تمكينية موجهه نحو الأسواق مثل آلية التنمية الخضراء، والمعايير الدولية ونظم إصدار الشهادات والمبادرات ذات الصلة. وفي هذا السياق، يمكن أن تلعب الشركات المملوكة للدولة دورا رياديا في دعم الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق إدراج التنوع البيولوجي في عملياتها وسياسات الشراء الخاصة بها؛

3- إن إدراج التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال يمكن أن يسهم أيضا في الحد من الفقر والتنمية المستدامة وخاصة من خلال أعمال مشتركة مع المجتمعات الأصلية والمحلية؛

4- إن مفهوم عدم وجود صافي فقدان في التنوع البيولوجي ووجود صافي أثر إيجابي، المشار إليه في برنامج قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي، هو إطار عملي لتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؛

5- هناك حاجة إلى تحسين كمية، وجودة، وتوافر بيانات التنوع البيولوجي لتيسير صنع القرار من قبل قطاع الأعمال وإلى إجراءات لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

6- هناك حاجة إلى توعية وتعليم المستهلكين والمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التنوع البيولوجي؛

7- توسيع نطاق الابتكارات القائمة وتشجيع أفضل الممارسات الجيدة والأدوات وما إلى ذلك، بشأن خطة شاملة لبناء القدرات موجهه نحو تحسين الكفاءة في صنع القرارات الحاسمة واتخاذها، تستهدف جميع أصحاب المصلحة؛

8- دعم إنشاء إطار حكومي دولي للعلوم والسياسات العامة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كي يلعب دورا هاما في ضمان أن يصبح ويظل التنوع البيولوجي مسألة ذات أولوية لصانعي القرارات في القطاعين العام والخاص؛

9- من الضروري العمل معا لتهيئة بيئة للسياسات العامة تشجع على زيادة إشراك القطاع العام وتعميم التنوع البيولوجي في إستراتيجيات الشركات وعمليات صنع القرار لتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي والتزام الحكومات نفسها بإدخال التعاقد المستدام في سياسات الشراء الخاصة بها، مما يؤدي إلى إظهار ريادتها عن طريق هذا المثال؛

10- *إستراتيجية لتحقيق تقدم في جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لعام* 2020، تركز بصفة خاصة على توسيع نطاق النهوج الناجحة لتعميم التنوع البيولوجي في عمليات قطاع الأعمال، وتتسم بالتطلعية والفعالية كيما ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر، المقرر عقده في أيشي-ناغويا، اليابان، في أكتوبر/تشرين الأول 2010؛

11- أن تحسين التزام وريادة القطاع الخاص سيكون حيويا لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للاتفاقية للفترة 2011-2020 فضلا عن أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010؛

12- الاستناد إلى خبرات المؤتمرات الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى منتدى عالمي متعدد القطاعات بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لتشجيع الحوار والشراكة بين الأطراف، وممثلي القطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتشجيع تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وخطتها الإستراتيجية الجديدة؛

13- يمكن عقد المنتدى العالمي الأول بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

14- تشجيع شركات الأعمال على أن تعرب عن التزامها بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق تأييد ميثاق جاكرتا بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمشاركة بفعالية في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وسيوفر اليوم الدولي لقطاع الأعمال والنظم الإيكولوجية، المقرر تنظميه بالتزامن مع المؤتمر في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، والذي يشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية والموارد الطبيعية، والمجلس العالمي لقطاع الأعمال للتنمية المستدامة ولجنة نيبون كيدانرين بدعم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، فرصة كبيرة لإشراك قطاع الأعمال في دعم الأهداف الأساسية للاتفاقية؛

15- توجيه الشكر إلى شعب وحكومة إندونيسيا على استضافة المؤتمر الثالث لقطاع الأعمال وتحديات التنوع البيولوجي لعام 2010.

جاكرتا، 2 ديسمبر/كانون الأول 2009